وعدم استجابتها لمطالب مصر باطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، وغيرها من الاجراءات التي رأت مصر انها تساهم في خلق مناخ مناسب لبدء الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين، والعرب عموماً.

وفيما افترض السادات ان الآثار المحتملة لقراره، على النطاق العربي، لن تتعدّى الخلاف الوقتي، مثلما حدث مع اتفاقيتي فصل القوات في سيناء، فان الزيارة «تركت آثاراً سلبية على النظام الاقليمي العربي بدأت بالخروج المصري على الاجماع العربي والمشورة العربية في حدّها الادنى، ووصلت الى حالة القطيعة الكاملة بين مصر والعرب، بل وعزل مصر، بصفة خاصة، عن الساحة الاقليمية، والعربية... ومن ثمّ تأثر الموقف العربي، وفقد قوّته، واختل تماسكه؛ وتسبّبت الزيارة، بالتالي، في احداث شرخ عميق في العلاقات العربية» (ص ٣٥١). وقد ترتب على ذلك ان اصبحت مصر وحيدة في مواجهة اسرائيل والحركة الصهيونية والولايات المتحدة الاميركية، وشكّل رفض العرب للقرار عبئاً ثقيلاً على مصر. وبسبب اصرار السادات على عدم التراجع عن قراره بالتفاوض المباشر والمنفرد، أُجبرت مصر على توقيع اتفاق منفرد مع اسرائيل، بضمان اميركي.

ومن فرضيات السادات ان مجرّد قيامه بالزيارة يكفل ان تستجيب اسرائيل للحل الشامل (انعقاد مؤتمر جنيف، والانسحاب الكامل من على الاراضي المحتلة، واقامة الدولة الفلسطينية). بيد ان الزيارة، بعد مرور خمس سنوات عليها ـ وقت اعداد الدراسة ـ لم تتمخض سوى عن انسحاب اسرائيلي ناقص من سيناء. وقطعت الزيارة، ونتائجها، الطريق على عقد مؤتمر جنيف، بسبب تمسّك اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ومصر باتفاقيتي كامب ديفيد، كاطار للحل في المنطقة. واستنتج الباحث «ان المستهدف الحقيقي من وراء الزيارة لم يكن سوى عقد صلح منفرد مع اسرائيل لاعادة سيناء دون الالتزام بارتباط ذلك بالحل الشامل للقضية العربية، وبغضّ النظر عمّا سيترتب عليه من آثار سلبية على القضية الفلسطينية» (ص ٣٥٧). ولاحظ الباحث ان من الآثار الاخرى للزيارة تقلّص القدرة العسكرية لمصر، في مقابل انطلاقة كبيرة للقدرة العسكرية الاسرائيلية؛ وبالتالي، زيادة الفجوة في توازن القوى بين مصر واسرائيل لصالح الاخيرة.

وتعرّض الباحث، في هذا الفصل، لفرضية اخرى للسادات تقوم على الاعتقاد بأن قرار الزيارة ينهي المواجهات العسكرية وحالة الحرب في المنطقة، وقدّم عملية ضرب المفاعل العراقي والعمليات الاسرائيلية المتكررة في لبنان، وبينها الغزو في العام ١٩٨٢، أدلّة على عدم صحة الفرضية. وعلى هذا، فان القرار لم يؤد الّا الى «تهدئة الصراع بين الطرفين، المصري والاسرائيلي، بدرجة نسبية؛ ولكن لم يسهم الّا بمزيد من القلق والاضطراب في بقية اجزاء المنطقة العربية، خاصة لبنان» (ص ٣٦١).

وعلى عكس قرار طرد الخبراء السوفيات، الذي أظهر زيادة في حرية الدول الصغرى في الحركة في مواجهة الدولتين العظميين، فان قرار زيارة القدس أفضى الى تقييد حركة مصر، ووضع الزمام في أيدي الولايات المتحدة الاميركية، التي كانت تقرّر مصير المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية عبر المكالمات الهاتفية.

وخلص الباحث، في تقويمه، الى ان قرار السادات بزيارة القدس كان خطأ في أساسه، بدليل ان هدفه المعلن، الحل الشامل، لم يتحقق. وهو لم يساهم في تخطي العقبات التي وضعتها اسرائيل على طريق مؤتمر جنيف. وحتى من منظور الهدف المبطّن للقرار، استعادة سيناء، فان الامر لم يكن يتطلب قيام السادات بالزيارة. فحسب شهادات عدد من كبار مساعدي السادات، في تلك الحقبة، فان سيناء لم تكن مشكلة، وعودتها الى السيادة المصرية كانت أمراً مسلّماً به، وكان يمكن لذلك ان يتحقق بصفقة جزئية، منفردة، ومفاوضات مباشرة مصرية ـ اسرائيلية، على غرار مفاوضات الفصل الاول، والثاني، للقوات أو في مؤتمر دولي؛ وما حال دون ذلك هو ربط مصر قضية سيناء بالحل الشامل.

والنتيجة التي انتهت اليها الدراسة، هي انه كان في الامكان تجنّب الزيارة، ونتائجها، لأن قرارها «بين الهدف الباطن منه والهدف الظاهري، وبين ما تحقق بالفعل وما لم يتحقق، لم يكن بالبديل الوحيد، الّا بما يتفق وسياسة صانع القرار الخارجي، وهو السادات، واتجاهاته السياسية وميوله [الى] ناحية الغرب، وعدم الاستعداد من جانبه للاضطلاع بمسؤوليات قيادة المنطقة العربية» (ص ٣٦٥).